تأثير لجان الصلح المحلية على تسوية النزاعات في مناطق سيطرة المعارضة

«لجنة رد الحقوق المشتركة في عفرين» نموذجاً

أحمد عليوي
مساعد باحث في مركز نما

أبحاث
كانون الأول - ديسمبر / 2022

NMA
for
Contemporary
Research

«مركز نما للأبحاث المعاصرة»

مؤسسة بحثية مستقلة غير ربحية تُعنى بتقديم الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية حول القضية السورية، لإسناد صناع القرار والمجتمع بالمعلومات والتحليلات العلمية المساهمة في اتخاذ القرارات العقلانية، وزيادة الوعي وتحقيق التنمية السياسية للوصول إلى تمكين المجتمع.

تأسس المركز في أيلول 2019 في الشمال السورية كمؤسسة ريادة في تقديم الدراسات والأبحاث المعمقة لصناعة سياسات أكثر فاعلية من خلال استجلاب المعلومة الصحيحة وإخضاعها لعملية تحليلية علمية للوصول إلى النتائج المنطقية التي يمكن الاستناد إليها في عملية صناعة القرار الرشيد.

تاريخ النشر: ديسمبر-كانون الأول/2022

الموقع الإلكتروني
nmaresearch.com

البريد الإلكتروني
info@nmaresearch.com

جميع الحقوق محفوظة © مركز نما للأبحاث المعاصرة

الفهرس والمحتويات

مقدمة 3

تمهيد نظري 5

الضبط الاجتماعي 6

الضبط الاجتماعي الرسمي: 6

الضبط الاجتماعي غير الرسمي: 7

دور التجمعات المحلية في حل النزاعات: 9

سياق حل النزاعات في المناطق المحررة: 9

اللجنة المشتركة لرد الحقوق: 12

اجراءات عمل اللجنة: 15

العوامل الدافعة للجوء إلى اللجنة: 19

آثار عمل لجنة رد الحقوق المشتركة على المؤسسات الرسمية: 21.

عوامل استمرار ونهاية اللجنة: 22

خاتمة 24

المراجع 26

مقدمة:

القواعد الناظمة للحياة التي وضعها الله عز وجل ماضية في البشر وتحكم سير الحياة في الأرض، ومنها سنة التدافع ومن ضمنها النزاع، وهو سمة من سمات المجتمع الإنساني، فالاختلاف حول المصالح والرؤى طبيعي بين البشر، والأسباب وراء ذلك متعددة ومختلفة ما بين طموح ورغبة في مراكمة المكاسب وتحقيق المصالح، وما بين الحفاظ عليها وحمايتها.

تتعدد آليات حل النزاعات بين الآليات الرسمية عبر السلطة الحكومية الممثلة بالأجهزة القضائية وغير الرسمية تتخذ شكلاً مميزاً عن السلطة الحكومية ولا تتبع لها مباشرة وتكون أكثر شعبية تمارس غالباً عن طريق لجان ووجهاء محليين.

وقد أوجدت المجتمعات خلال مسارها التاريخي آليات متنوعة لحل النزاعات برزت اللجان فيها كآلية فاعلة في حل النزاعات وحظيت هذه الممارسات بقبول اجتماعي وتبحث الورقة في دوافع التجاء الناس إلى اللجان الصلح المحلية (لجنة رد المظالم) وتأثير ذلك على مؤسسات الحكومية وسلطتها.

وعليه وتسعى هذه الورقة إلى إزالة الغموض عن دور لجان الصلح المحلية في تسوية النزاعات «لجنة رد الحقوق المشتركة في عفرين» كنموذج لحل النزاعات في الشمال السوري الخارج عن سيطرة النظام ولمعالجة هذه الإشكالية تسعى الورقة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- كيف يمكن تحديد العوامل الدافعة لتشكيل التجمعات غير الرسمية لحل النزاعات؟
- كيف يمكن تحديد أثار عمل اللجنة على عمل الأجهزة الرسمية؟
- كيف يمكن تحديد عوامل استمرار ونهاية الدور الوظيفي للجان الصلح؟

كما تسعى الورقة إلى اختبار الفرضية التالية

إن الاعتماد على لجان الصلح المحلية في حل النزاعات مؤشر على ضعف الأجهزة الرسمية في فرض الأمن وتحقيق العدالة.

وستعتمد الورقة أداة البحث المقابلة حيث تم عقد لقاءات مع كلا القائمين على اللجنة وعدد من المستفيدين من اللجنة.

تمهيد نظري:

التجاذب بين أنصار العدالة الرسمية وغير الرسمية يحتدم بين قبول هذه الممارسات أو رفضها، فأنصار العدالة الرسمية يعتبرون تدخل اللجان تحدياً لسلطة الدولة، ويرون أنه لا مجال لأي جهة أن تقوم بوظائف الدولة.

بينما يدعو أنصار العدالة غير الرسمية إلى إعطاء قدر أكبر للمجتمعات المحلية لإدارة شؤونهم وحل نزاعاتهم بدون تدخل مباشر للدولة[1]، عبر البُنى الاجتماعية التقليدية أو الدينية أو الوجهاء من القبائل والعائلات، وأن حل النزاع بدون تدخل سلطة قاهرة (الدولة) أدعى للرسوخ والقبول والدفع نحو الصلح.

كما يشكل ضعف فعالية المؤسسات الرسمية في حل النزاعات وخاصة في الدول التي تعاني من هشاشة في مؤسسات الدولة دافعا للناس للبحث عن حلول أخرى، وتبرز اللجان كمؤثر فعال في هذا النطاق، نظراً لسهولة الوصول إليها، وارتباطها بالشخصيات المؤثرة حيث يميل الناس للثقة بالأشخاص أكثر من الثقة في الأنظمة والمؤسسات[2].

هذا الأمر دفع بعض الدول على تنظيم هذه الممارسات ضمن قوانينها الداخلية مثل المحاكم الاجتماعية في إثيوبيا[3]، حيث تشير التقديرات إلى أنه في كثير من البلدان النامية يجري حل حوالي 80 في المئة من الحالات من خلال تلك الآليات[4].

كما تميل نظم العدالة غير الرسمية إلى معالجة طائفة واسعة من القضايا المثيرة لقلق بالغ للناس، بما في ذلك الأمن الشخصي والجرائم المحلية؛ وحماية الأرض، والممتلكات والثروة الحيوانية؛ وحل النزاعات

(١) الكحلوت، غسان - بركات، سلطان -العرابيد، وديع - 2022. تطبيقات العدالة غير الرسمية لحل النزاعات المحلية: الإصلاح العشائري في قطاع غزة نموذجًا. إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع. ص 5

(2) عبد الباري ، رشا محمود علي - لجان المصالحات الشعبية بين إجراءات الصلح والتجارب الدولية، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية العدد العاشر المجلد الأول، كانون الأول 2019 – ص٦١

(3) الكحلوت، غسان - بركات، سلطان -العرابيد ، وديع - مصدر سابق. ص 5

(4) الكحلوت، غسان - بركات، سلطان -العرابيد ، وديع - مصدر سابق. ص 5

العائلية والطائفية؛ وحماية الاستحقاقات، مثل إمكانية الحصول على الخدمات العامة، وقد أقرت الأمم المتحدة بالدور الإيجابي لها في حل النزاعات وتحقيق العدالة[1].

الضبط الاجتماعي:

تبحث المجتمعات الإنسانية عن آليات ذات جدوى لفرض نوع من الالتزام على أفرادها للحفاظ على النظام العام فيها، وهو ما يُعرف بالضبط الاجتماعي، ويقسم إلى قسمين خارجي وداخلي والداخلي، يعتمد على وازع الفرد الذاتي (الضمير)، بينما الخارجي فهو يقسم بدوره إلى رسمي وغير رسمي كما هو مبين أعلاه.

ويقصد **بالضبط الاجتماعي** بأنه قدرة مجموعة من العمليات التي يستطيع من خلالها المجتمع فرض السيطرة والرقابة على الأفراد وتنظيم سلوكهم، وتؤدي إلى اتساق العلاقات والسلوكيات في المجتمع، وتحقيق التماسك بين الناس[2].

وللمجتمعات طرقاً تقليدية طورتها عبر الزمن؛ للحفاظ على سلامة المجتمع، والحفاظ على نظامه، ومنع التجاوزات، وفصل الخصومات، وتقسم آليات حل النزاعات في المستوى المحلي إلى آليات رسيمة وغير رسمية، وتعمل على منع نشوب النزاع وتطوره، أو تخفف من حدته، وتعمل على نزع فتيل النزاع وحله نهائياً.

الضبط الاجتماعي الرسمي:

يُستخدم بكثرة في المجتمعات التي تضعف فيها الروابط الاجتماعية والعلاقات الأولية وبالتالي ضعف آليات الضبط غير الرسمية.

وتعمل الآليات الرسمية من خلال أجهزة الدولة ومؤسساتها لتطبيق

(1) الأمم المتحدة، 2022، العدالة غير الرسمية ، الرابط: https://rotf.lol/HKNMA

(2) عبد الحسين، نصير محسن - الضبط الاجتماعي في المجتمع الريفي (دراسة ميدانية في السنن العشائرية في ناحية المنهاوية)، مجلة كلية التربية الأساسية العدد 60 ، 2009، ص 285.

الضبط الاجتماعي وحل النزاع بفرض سلطتها القانونية على المجتمع، كما تميل الآليات الرسمية لتحقيق الانضباط الاجتماعي بفرض سلطان القانون بالقوة والقهر، بينما تميل الآليات غير الرسمية لتحقيق الانضباط بدون اللجوء للقهر.

ويكون القانون هو الأساس في إقرار المخالفات والعقوبات ومعتمداً على قوة إلزام السلطة وغالباً العقوبات فيه هي الغرامة والسجن والإعدام، ولكنه أكثر كُلفة وبيروقراطية لما يحتاجه من مراكز أمنية ومحاكم وسجون[1].

الضبط الاجتماعي غير الرسمي:

تعمل الآليات غير الرسمية من خلال المجتمع ومكوناته الأولية مثل الأسرة والأقارب والأصدقاء وصولاً للعشيرة والقبيلة عبر آليات من داخل الجماعة نفسها تحقق الانضباط الاجتماعي في الجماعة، ويعتمد على رقابة المجتمع المحيط بالفرد إضافة لرقابة الفرد لذاته عبر الضمير، وهو مرتبط بمكونات المجتمع الأولية من أهل وجيران وأصدقاء ولذلك يكثر في المجتمعات المحلية التي تكون علاقاتها أكثر تماسكاً كالريف والعشائر[2].

يعتقد البعض بأن الضبط الاجتماعي غير الرسمي يمتاز بكفاءته وقوته الالزامية التي قد تتخطى قوة إلزام القانون لأنه متصل بالحياة الاجتماعية للفرد وعلاقته بالمحيط فالفرد يخشى المقاطعة الشعبية، بالإضافة لكونه أقل كلفة مادية لارتباطه بالحياة الاجتماعية للفرد وعلاقاته بالمحيط، وهو يركز على الإقناع وتبادل الثقة.

وجزاءاته هي الاحتقار وعدم الترحيب والمقاطعة ويمكن أن تصل لحد النفي، حسب تقدير الجماعة لخطورة الخطأ عليها، ويشار إلى أن هذه القواعد تتمتع بمرونة كبيرة في الإجراءات والعقوبات وإجراءات

(1) عبد الحسين، نصير محسن - مصدر سابق، ص 286.

(2) عبد الحسين، نصير محسن - مصدر سابق، ص 286.

التنفيذ، والشائع اليوم أن العقوبات الكبيرة تمارس عبر الآليات الرسمية مثل الإعدام والقصاص والسجن[1].

وعناصر الضبط الاجتماعي: هي الدين والأخلاق والعرف والقانون والرأي العام، ويزداد التفاعل والتكامل بين الآليات الرسمية وغير الرسمية كلما زادت الثقة بينهما، وكلما انخفضت الثقة بالنظام الرسمي قلّ الاعتماد على القانون والمؤسسات الرسمية[2] في حل النزاعات، وزاد اللجوء للآليات غير الرسمية ، فالثقة عامل مهم في تحقيق التكامل بين الحكومة والمجتمع المحلي وزيادة فاعلية العلاقة بينهم ومن ثم قبول المجتمع للعقوبات التي تقرها أجهزة الدولة.

وتمتلك الآليات غير الرسمية لحل النزاعات انتشاراً واسعاً حيث تشير التقديرات أن ما معدله 70 – 80٪ من النزاعات المحلية على المستوى العالمي تُحل بالطرائق غير الرسمية، ففي بنغلاديش مثلاً يتم تسوية ما معدله 80 – 90٪ من النزاعات عبر وسائل غير رسمية، ويبلغ المعدل في سيرليون 85٪ بالاستناد للقانون العرفي المعترف به رسمياً في الدستور على أنه من قواعد القانون، وحوالي 80٪ من البوروندیین يرفعون قضاياهم إلى المؤسسة التقليدية لفضّ النزاعات[3].

وترتبط عملية حل النزاعات أو الوقاية منها باعتبارات عدّة منها: الظروف المحيطة بالنزاع، وطبيعة وأهداف الصراع، وطبيعة دور أطراف النزاع وطبيعة آثار والنتائج المترتبة على النزاع سواء على صعيد السلوك أو الاتجاهات أو البنية الهيكلية[4].

(1) عبد الحسين، نصير محسن - مصدر سابق، ص 286.

(2) الكحلوت، غسان - بركات، سلطان -العرابيد، وديع -. 2022. تطبيقات العدالة غير الرسمية لحل النزاعات المحلية: الإصلاح العشائري في قطاع غزة نموذجًا. إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع. العدد 55-65. ص 5

(3) الكحلوت، غسان بركات، سلطان -العرابيد، وديع- مصدر سابق، ص 4

(4) الخزندار، سامي ابراهيم - 2014، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص 191

دور التجمعات المحلية في حل النزاعات:

حاول المجتمع حل الخصومات والمنازعات بين أفراده بالطرائق المناسبة من حيث القبول والكفاءة، وأهمها الآليات غير الرسمية، وما زالت تلقى القبول والانتشار حتى قامت بعض الدول بمنحها الشرعية الدستورية عبر الأخذ بأحكامها وأعرافها في المؤسسات الرسمية، مثل المحاكم الاجتماعية في إثيوبيا[1].

سياق حل النزاعات في المناطق المحررة:

أدت ظروف الثورة في سوريا إلى تفكك البنية الحكومية للدولة، وغياب مؤسساتها، خاصّة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، مما دفع الناس للبحث عن بديل عن تلك المؤسسات، وإعادة تأسيس بُنى تضلع بمهام الدولة.

ولدينا تجارب عديدة لإنشاء مؤسسات قادرة على إدارة المناطق المحررة من سيطرة النظام خدمياً وأمنياً واجتماعياً، ولم تغب المؤسسة القضائية عن مجال الاهتمام، فظهرت المحاكم والهيئات المختلفة التي عنت بالاهتمام بالجانب القضائي، وبعضها توسعت لتهتم بكل جوانب الحياة المدنية من القضاء والخدمات بشكل أساسي، لتكون بديلاً عن الحكومة.

ومن أبرز هذه المؤسسات في سوريا هي الهيئة الشرعية في حلب ومجلس القضاء الموحد في حلب، بالإضافة لعدد من المحاكم والهيئات الأخرى، مثل دار العدل في حوران ومحاكم ودور للعدل في مناطق مختلفة في الغوطة الشرقية وحمص وإدلب[2]

(1) الكحلوت، غسان - بركات، سلطان -العرابيد، وديع - مصدر سبق ذكره. ص 5

(2) الجبلاوي، حسام - القضاء في المناطق المحررة.. تضارب في المرجعيات وغياب شبه تام للاستقلالية والتخصص، بتاريخ 19-7-2016، صدى الشام على الرابط: https://tinyurl.com/2syjm443

كما ظهرت اللجان المختصة بقضية مؤقتة لحل نزاع مؤقت بين جهتين مؤثرتين مثل لجان الصلح بين التشكيلات العسكرية ولجان الصلح العشائري وغيرها، وقد حققت هذه المؤسسات الوليدة نجاحاً وقبولاً، وتمكنت من كسب وجودها الفعلي لدى الناس عبر حضورها الفاعل، وبعضها تخطى في عمله عمل المحاكم ليتولى إدارة الخدمات أيضاً، مثل الهيئة الشرعية في حلب، إلا أن تجربتها لم يُكتب لها الاستمرار بعد هذه التوسع في المهام، ونتيجة لانسحاب أهم مكوناتها المشكلة لها.[1]

وقد تشكلت معظم البُنى القضائية في المناطق المحررة على يد الفصائل العسكرية أو بدعم مباشر منها، كما وجرى تشكيل العديد من اللجان المؤقتة على خلفية مشكلة بين فصيلين أو مكونين اجتماعيين كبيرين مثل العشائر أو غيرها، وهدفها التوصل لاتفاق بين الطرفين ينهي النزاع بينهما، وقد شهدت السنوات الأخيرة مزيداً من التطوير في الهيكلية الإدارية الرسمية مع انخراط متزايد من الحكومة المؤقتة في العمل في الداخل، وتشكل حكومة الإنقاذ كحكومة موازية ومنافسة لها، بالإضافة للإدارة التركية المشاركة في إدارة مناطق درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام.

وفي أيلول سنة 2020م بادر المجلس الإسلامي السوري لتشكيل لجنة عُرفت اللجنة باسم اللجنة الوطنية للإصلاح، ومهمتها الأساسية تتمثل في حل النزاعات بين تشكيلات الجيش الوطني ورفع مستوى التنسيق فيما بينها[2]. وقد عملت اللجنة الوطنية للإصلاح على رفع مستوى التنسيق والتعاون بين الفصائل المُشكلة للجيش الوطني، وحاولت التدخل وفصل المنازعات بين الفصائل في أكثر من مناسبة[3]. كما بادرت

(1) عنب بلدي، 2015، قضاء سوريا المحررة.. ثلاث مرجعيات تنذر بتقسيم البلاد، شوهد بتاريخ 6-11-2022 على الرابط https://tinyurl.com/mrxnkbh6

(2) فحام، فراس - 2020، تشكيل لجنتين لـ «رد المظالم» و«الإصلاح» في الشمال السوري، تلفزيون سوريا، شوهد في 6-1-2022، على الرابط: https://tinyurl.com/2p8tfotl

(3) لا تتدخل لجنة رد الحقوق في نزاعات الفصائل إلا إذا طلبت لجنة الإصلاح ذلك (لقاء مع اللجنة).

التشكيلات العسكرية لإنشاء لجنة خاصة مهمتها حل النزعات التي تنشأ بين المدنيين والعسكريين بالدرجة الأولى، وإعادة الحقوق والممتلكات المستولى عليها من قبل غير في منطقة عفرين.

فجذور النزاع الأساسية في منطقة عفرين تكمن في الحرب مع حزب PYD، ، وبعد تمكن الجيشان الوطني والتركي من السيطرة على منطقة عفرين ضمن عملية غصن الزيتون، جرت عمليات مصادرة لممتلكات من قبل بعض الفصائل العسكرية، إضافة لشغل بعض المنازل من قبل أفراد عسكريين ومدنيين وبشكل خاص من المهجرين قسرا؛ بسبب خلوها من أصحابها الذين تركوا المنطقة خلال العمليات العسكرية.

ومع عودة الأهالي إلى منازلهم بدأوا بالمطالبة بالأراضي والممتلكات التي يشغلها غيرهم، وبسبب طبيعة التداخل بين العسكريين والمدنيين عجزت المؤسسات الرسمية المعنية (المحاكم المدنية والعسكرية) عن حل هذه القضايا، إضافة لمشكلة الرسوم والضرائب الموضوعة على الأملاك في المناطق الريفية خاصّة.

وبسبب ازدياد الحاجة لحل بادرت بعض تشكيلات الجيش الوطني لعمل لجنة تقوم على رد الحقوق في النطاق الجغرافي لعمل هذه الفصائل، ومن ثم عُممت التجربة بانضمام باقي التشكيلات العسكرية التابعة للجيش الوطني.

وعليه يمكن القول إن هناك جملة من العوامل السياسية والعسكرية والمؤسساتية الدافعة لتشكيل لجنة رد الحقوق في عفرين.

اللجنة المشتركة لرد الحقوق:

النشأة والسياق:

ظهرت اللجنة أول الأمر بمبادرة من الفيلق الثالث، ثم توسعت لتضم كامل تشكيلات الجيش الوطني في تشرين الأول عام 2020، وعملت أساساً لحل المشاكل المتعلقة بالعقارات والأراضي الزراعية؛ ومنع التجاوزات بحقها، وللحفاظ على ممتلكات أصحاب هذه العقارات، والحد من تجاوزات بعض المجموعات العسكرية، ولحل مشكلة المنازل التي سكنها المهجرون الذين يشكلون القسم الأكبر من السكان حالياً، ومحاولة إيجاد تسوية بين الأطراف، وعملت أيضًا على منع الإشكالات التي تقع نتيجة احتكاك الجانب العسكري بالمدني[1]، خاصة مع تداخل العلاقة بين ما هو مدني وما هو عسكري، الأمر الذي منع المحاكم من العمل بسهولة، ثم تطور الأمر تباعاً بعد أن تم الاتفاق بين الفصائل الرئيسية في منطقة عفرين (غصن الزيتون) على توحيد جهودها في سبيل إرجاع الحقوق لأصحابها.

وتتكون اللجنة من التشكيلات العسكرية التابعة لـ الجيش الوطني السوري بفيالقه الثلاثة، والأعضاء العاملون في اللجنة هم أساساً ممثلين عن فصائلهم فيها، وهم مكلفون بمهام ومسؤوليات اللجنة حسب الاختصاص، ومنهم تشكلت المكاتب العاملة في اللجنة.[2]

الهيكلية الإدارية للجنة تتكون من مجلس إدارة، ومكاتب، وفق التالي:

مجلس الإدارة: ويتكون من رئيس اللجنة ونائبين له أحدهما نائب لمنطقة الريف وآخر للمدينة، وممثلين من التشكيلات العسكرية المكونة للجنة، إضافة للمجلس المحلي، والشرطة العسكرية والشرطة المدنية، ومهمته التنسيق مع مختلف الجهات لتيسير عمل اللجنة.

(1) لقاء أجراه الباحث مع لجنة رد الحقوق، بتاريخ 6-10-2022

(2) لقاء أجراه الباحث مع لجنة رد الحقوق بتاريخ 6-10-2022

مكاتب اللجنة:

المكتب القانوني: ويديره أحد الضباط المنشقين عن النظام من الفرع الشرطة العسكرية، وأعضائه من الحقوقيين ومحامين، ومهمته تتمثل في تدقيق الثبوتيات والأوراق المرفوعة قبل تسجيل القضية، وفي حال استكمال الأوراق المطلوبة يتم قبول القضية.

مكتب الشكاوى: يقوم بتسجيل الشكاوى ثم ترفع إلى الديوان.

الديوان: تُسجل الشكوى في الديوان ويوضع لها رقم ثم تحول لمكتب الدراسات لإكمال الدراسة عنها، وفي حال الموافقة يهتم الديوان بمتابعة القضية حتى نهايتها، ويديره ضابط منشق ايضاً.

مكتب الدراسات: وموظفيه هم أمنيون من التشكيلات العسكرية، ومهمته هي دراسة القضايا المحالة إليه، والتي تخص العقارات، والتأكد من صحة المعلومات المسجلة والأوراق، إضافة لعمل دراسة أمنية حول مالك العقار للتأكد من عدم انتماءه لجهات معادية، وتجمع هذه المعلومات بالتعاون مع الجهات الأمنية المختصة.

المكتب الزراعي: مهمته تتمثل في متابعة القضايا المتعلقة بالأراضي الزراعية والثروة الحيوانية، وما شابه.

المكتب الشرعي: يصدر رأيه بالقضايا التي تحتوي على إشكالات شرعية.

المكتب الإعلامي: المسؤول عن الصفحات الإعلامية التابعة للجنة، والتي تتكون من صفحة فيسبوك وقناة على التلغرام.

المكتب العسكري: وهو المسؤول عن عمل القوة التنفيذية التابعة للجنة، وهذه القوة مصدرها الفصائل العسكرية وهي تحت إمرة اللجنة مباشرة.

تتلقى اللجنة من الجيش الوطني الدعم الكامل من الناحية المالية واللوجستية، وكما يوفر الجيش القوة العسكرية التي تعمل لخدمة اللجنة.

مهام اللجنة:

وتعتبر منطقة عفرين « غصن الزيتون منطقة نشاط وعمل اللجنة.[1] ومهمة اللجنة تنحصر بشكل أساسي بالنظر في قضايا التنازع حول حقوق الملكية «العقارات» وردها لإصحابها، والنظر في بعض المنازعات التجارية وسداد الديون بشكل ثانوي، وأطراف العلاقة هم المدنيون أو العسكريون على حد سواء.

بالإضافة لبعض الأعمال المتعلقة بالجانب الخدمي مثل مساعدة المجلس المحلي على تطبيق سياساته الإدارية، كما كان للجنة دور الوساطة في مشكلة الكهرباء بعد ارتفاع سعر الكيلو واط حيث تلقت عدد كبير من الشكاوى فاق ألف ومئتي شكوى، وحاولت اللجنة التوصل لحل مع الشركة.[2] وقد وبلغ عدد القضايا ألف وسبعمائة وسبعون قضية «1770 قضية»، منذ انشاء اللجنة حتى تاريخ 2022/10/10، فيما كانت نسبة القضايا المنجزة حوالي سبعون بالمائة «70٪».[3]

وتهدف اللجنة من خلال إعادة الممتلكات إلى خلق حالة من السلام المجتمعي، ومنعاً لإثارة الحساسية بين الأطراف خاصة مع كون المنطقة يسكنها أفراد من جميع أنحاء سوريا.

(1) تُقسم اللجنة إلى مكتب للمدينة، ومكتب للريف، يضم مكتب المدينة أربع قطاعات، وبينما يضم الريف ثلاثمئة وستون «360» قرية موزعة حسب انتشار الفصائل العسكرية.

(2) لقاء أجراه الباحث مع اللجنة، بتاريخ 10-10-2022

(3) لقاء أجراه الباحث مع اللجنة، بتاريخ 10-10-2022

اجراءات عمل اللجنة:

نموذج استعادة الحقوق (العقارات):

تعمل اللجنة إلى خلق بيئية تفاعلية بين مختلف الأطراف تقوم على الود والتراضي وتعظيم المنافع المشتركة، وتحقيق الاحتياج بالقدر المستطاع.

ويمكن إدراج عمل اللجنة وفق نموذج أولسن لحل النزاعات فهي تحاول أن تشكل جسراً يربط أطراف القضايا بعضهم ببعض للوصول لتسوية تضمن حقوق الأطراف، حيث يحدد أولسن عبر نموذجه لحل النزاعات ثلاث عناصر وثلاث مراحل[٦].

عناصر نموذج أولسن:

١ **الحوار** وفيها تجرى الاتصالات والحوارات والمفاوضات التي تؤدي للسلام.

2 **التنفيذ** يبدأ الأطراف في تنفيذ الاتفاقيات.

3 **الترسيخ والتطبيع** فيها تظهر آثار النتائج والتغييرات.

(٦) الخزندار، سامي ابراهيم، مصدر سابق، ص 199

وتمر هذه العناصر بثلاث مراحل، وهي:

1. **مرحلة أزمة المعاناة المتبادلة:**

- فيها يبدأ القادة في تغيير قناعاتهم حول القضية

2. **مرحلة الفرص المحفّزة للطرفين:**

- فيها تظهر النتائج التي تزيد من رغبة قادة النزاع من استمرار عملية تسوية النزاع
- يكون الطرف الثالث بمثابة ضامن أو محفز ووسيط لتبادل الآراء وتعزيز الثقة.

3. **مرحلة جني الثمار:**

- فيها تعزز المصالح المشتركة ويزيد التطبيع الذي يؤدي لترسيخ النتائج وحل النزاع.

إجراءات معالجة الشكوى:

تبدأ اللجنة أولاً بالتأكد من حقوق الملكية الخاصة بالعقارات ومدى صحة الأوراق الرسمية حيث تجري مطابقة وتثبت من صحة الادعاء المقدم عبر الشهود والوثائق الرسمية وسؤال المختار والجيران، وتبدأ هذه المهمة أولاً عند المكتب القانوني، وعند اكمال التحقق من الأوراق ينقله لمكتب الشكاوى لتسجل الشكوى وترسل إلى الديوان[٦]. ويقوم الديوان بإرسالها لمكتب الدراسات الذي يعيد بدوره التأكد من صحة الأوراق والتحقق من عدم تزويرها، بالإضافة لقيامه بإجراء بحث أمني عن أصحاب العقارات وأماكن تواجدهم في حالة التوكيل؛ للتأكد من عدم تبعيتهم لأي جهة معادية مثل النظام أو الحزب. كما يتابع تسلسل المُلّاك والشراكات في حال وجودها ويقدم في النهاية تقريراً

(٦) تم التعرف على آلية العمل من خلال لقاء أجراه الباحث مع اللجنة بتاريخ 10-10-2022

موجزاً للنائب الذي يضع ملاحظاته عليه وليعاد التحقيق فيه[1]، وعند موافقته يتم عقد اجتماع بين أربع أشخاص هم رئيس اللجنة ونائبه ورئيس الديوان ومكتب الدراسات، ليُتخذ قرار في الشكوى[2].

عند اتخاذ القرار بأحقية الشكوى يرسل مكتب الدراسات نسخة من التقرير إلى الديوان ويحتفظ هو بدوره بنسخة خاصة به، كما يحتوي التقرير على نسخة خطية كتبت بيد مُعد التقرير نفسه، حماية لها من التلاعب. وفي حالة عدم توفر الأوراق يتم اللجوء إلى أصحاب الخبرة[3]؛ للتثبت من صحة المزاعم، بالإضافة لشهادة شهود، ويُشترط أن يتقدم بالشكوى صاحب العقار نفسه أو بوكالة صحيحة منه. ويتولى الديوان باقي مهمة متابعة الشكوى، ويقوم بدور الوساطة بين الطرفين عبر إجراء الحوار بُغية الوصول لحل مناسب للطرفين، وعادة ما يكون الحل إعادة العقار لصاحبه أو إبرام عقد إيجار يضمن حقه فيه، وتركز اللجنة على موضوع التوافق بين الطرفين قدر الإمكان. بينما يتم التنفيذ لإخلاء المنزل في حال تقرر ذلك، عبر إعطاء مهلة للإخلاء لا تقل عن 45 يوم، ويمكن أن تزيد أو تمدد حسب الحاجة. ونادراً ما تلجأ اللجنة للقوة في تنفيذ قرار الإخلاء حتى لا يؤدي ذلك لخلق بذور للنزاع بين أفراد المجتمع. ويعتبر نموذج عمل اللجنة مشابه لنموذج عمل لجان الصلح في غزة التي تلجأ الى الوساطة من قبل الوجهاء وممثلي اللجان لتهدئة وحل النزاع[4].

كما لا تلجأ اللجنة لفرض عقوبات تجاه المخالف، وتكتفي بالتلويح بالسجن، وفي حالتين اثنتين تم توقيع عقوبة السجن عن طريق الشرطة

(1) قد يتم إعادة التحقيق عدة مرات للتثبت من المعلومات الواردة فيه.

(2) ومن الملاحظات التي تؤثر على القرار المُعطى، مدى حاجة صاحب العقار لعقاره، هل هو منزله الوحيد مثلاً؟ هل يتبع صاحب العقار لجهة معادية؟ حيث تُظلل هذه الملاحظات في تقرير مكتب الدراسات بلون مغاير.

(3) مختار القرية وتجار العقارات المعروفين والشهود

(4) الكحلوت، غسان - بركات، سلطان -العرابيد، وديع - مرجع سابق، ص7

العسكرية[1]. وقد تطور عمل اللجنة مع إقبال المزيد من الأهالي لحل مشاكلهم في اللجنة، وأصبحت تنخرط في الفصل في بعض المنازعات والخلافات، مثل الخلافات المالية والتجارية، واستحقاق الديون والإيجارات، وهذا التوسع في المهام يسمح للجنة بمنافسة الأجهزة القضائية بشكل متزايد.

ومن الإجراءات الإضافية التي تقوم بها اللجنة تشكيل لجنة كشف فنية من المختصين لتقييم حالة المباني التي سكنها الناس وهي قيد الإنشاء، وتقدير حجم التعويض المُعطى لساكن العقار نتيجة أعمال البناء والصيانة التي قام بها خلال سكنه في المبنى. كما تعمل اللجنة على إيجاد حلول بديلة لمن يعجز عن تأمين سكن عبر التواصل مع المجالس المحلية والمنظمات لتأمين سكن بديل، مثل تأمين مكان في مخيم، أو تسليمه مسكن غير مكتمل التجهيز في حال غياب أصحابه، أو إيجاد عقد إيجار يناسبه[2]، مع ملاحظة بأن اللجنة قد لا تمتلك الكفاءات الفنية القادرة على اجراء التقييميات السليمة لخلو اللجنة من مكتب هندسي مختص.

وفي حالة المنازعات التجارية والمالية المقدمة إلى اللجنة يتم مقابلة الطرفين مباشرة بوجود المختصين بالأمر للفصل في الأمر وتبيان الحق، أي أن أسلوب عمل اللجنة المشتركة يمزج بين الوساطة والإلزام عبر الضغط على الأطراف لقبول حلول وسط[3].

(1) لقاء أجراه الباحث مع اللجنة، بتاريخ 10-10-2022

(2) هذه الإجراءات تتم عادة عن طريق التعاون مع المجلس المحلي.

(3) أحيلت إلى اللجنة قضية عقار سكني مؤلف من عدة طوابق وهو قيد الإنشاء، يسيطر عليه فصيل عسكري، وتعود ملكيته إلى ثلاثة شركاء أحدهم قيادي في قسد والثاني متواجد في تركيا، والثالث متواجد في عفرين وهو من رفع الشكوى، بعد أن تمت الإجراءات المتبعة، تم تسليم حصص الشريكين الثاني والثالث، واستبعد الأول لانتمائه لجهة معادية.

العوامل الدافعة للجوء إلى اللجنة:

شكل ضعف الأجهزة الرسمية، وعدم قدرتها على تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة منها مع الحضور القوي للفصائل العسكرية، إلى ظهور الحاجة لوجود آلية تستطيع حل المنازعات بين الناس. بينما مثّل عنصر الكفاءة والفاعلية في حل المنازعات وقدرة اللجنة على حل الكثير من القضايا عنصر جذب أساسي للناس، بالإضافة لقدرة اللجنة النسبية على الوصول لكافّة مناطق غص الزيتون وإلزام الفصائل بقراراتها [1]، ولعل هذا الواقع يماثل حالة غزة حيث كان ضعف الأجهزة الرسمية للدولة والانقسام السياسي عاملا مهما في زيادة قوة حضور العائلات والفصائل السياسية واللجوء إلى اللجان المحلية.[2]

وتوفر سرعة الاستجابة وسرعة التنفيذ مزايا إضافية للجنة رد الحقوق المشتركة حيث يبلغ المتوسط الزمني لإصدار قرار وبدء تنفيذه خمسة عشر يوماً في حالة توفر الأوراق الرسمية عند تقديم الشكوى. ولا تتطلب هذه الإجراءات توظيف محامين يتابعون الشكوى وحلها، بل تأخذ الطابع الشخصي المباشر بدون تعقيدات إدارية أو تكاليف إضافية[3].

(1) مقابلات مع مجموعة من المراجعين

(2) الكحلوت، غسان - بركات، سلطان -العرابيد، وديع - مرجع سابق، ص8

(3) لقاء أجراه الباحث مع اللجنة، بتاريخ 10-10-2022

ويمكن تلخيص الأسباب التي تدفع الناس للجوء إلى اللجنة بما يلي:

- ضعف القضاء
- الاستجابة السريعة
- الكفاءة والفاعلية في حل الشكاوى
- الخدمات المجانية
- التجربة الواقعية حيث دفع نجاح اللجنة المزيد من الناس للتقدم بشكوى لاستعادة حقوقهم
- سهولة الإجراءات حيث يمكن لأي شخص لديه حق أن يقدم أوراقه للجنة، والتي تتولى بقية الإجراءات
- القدرة النسبية على الوصول لكل منطقة عفرين
- القدرة النسبية على إلزام الفصائل العسكرية بقرارات اللجنة
- قيام اللجنة بجولات دورية إلى المناطق الريفية لحل النزاعات مباشرة

آثار عمل لجنة رد الحقوق المشتركة على المؤسسات الرسمية:

يؤثر عمل الآليات غير الرسمية لحل النزاعات على عمل الأجهزة الرسمية سلباً، في حالات عدّة، منها:

- غياب التشريعات الناظمة لعمل الآليات غير الرسمية، وطبيعة علاقتها مع الأجهزة الرسمية.
- غياب العلاقة الرسمية بين اللجان المحلية والقضاء.

ويؤدي غياب العلاقة الرسمية بين القضاء ولجنة رد الحقوق إلى التداخل في الاختصاصات القضائية، واضطلاع اللجنة في قضايا لا تتعلق بمهمتها الأساسية. كما وتسمح بنية اللجنة وهيكليتها الإدارية بأن تكون بديلاً عن القضاء، فهي تمتلك المكونات الأساسية لقيام المحاكم، فهناك شكاوى تُقدم إلى اللجنة ويتم الفصل فيها عبر مختصين وقانونيين، بالإضافة إلى وجود القوة التنفيذية القادرة على تنفيذ القرارات والأحكام. ويفضي غياب العلاقة غير الرسمية إلى وجود خلل في مسار تحقيق العدالة في حالة توقف اللجنة عن عملها بصفتها ضامنة للحقوق. كما يؤثر غياب العلاقة الرسمية على تأخير في حل القضايا، فاللجنة لا تنظر في القضية إلا في حالة إغلاق ملفها في القضاء.[1] حيث تقتصر الروابط بين اللجنة ومؤسسة القضاء على علاقات شخصية أو تعاون غير رسمي، كأن ينصح العاملون في مؤسسة القضاء رافعي الشكاوى برفعها مباشرة إلى اللجنة، خاصّة في قضايا العقارات المستولى عليها من قبل العسكريين، بينما لا تتدخل اللجنة بقضايا حصر الإرث وما شابه ذلك.[2]

وتدل هذه العوامل على غياب التكامل بين اللجنة والقضاء، حيث شكلت اللجنة حالة مؤسساتية منافسة للقضاء مما ساهم بإضعاف القضاء،

(1) لا تتدخل اللجنة إلا في القضايا المرفوعة إليها، وفي حالة إغلاق ملف الدعوى في المحاكم.

(2) لقاء أجراه الباحث مع اللجنة بتاريخ 6-10-2022

وأدى غياب العلاقة الرسمية بين القضاء ولجنة رد الحقوق إلى التداخل في الاختصاصات القضائية، ووجود نوع من التنافس بينهما واضطلاع اللجنة في قضايا لا تتعلق بمهمتها الأساسية.

عوامل استمرار ونهاية اللجنة:

إن تشكيل اللجان المحلية لفض النزاعات في المناطق المحررة مرتبط بالدرجة الأولى بغياب المؤسسات الحكومية، ومن ثم ضعف فعالية هذه المؤسسات بعد تشكيلها مما أدى لضعف الثقة فيها ودفع الناس للجوء لوسائل أكثر فاعلية، ومنها اللجان. كما أن اللجنة مُشكلة باتفاق بين الفصائل العسكرية وبقاءها مرتبط بدوام هذا الاتفاق، والاتفاق هو الضامن لقوة اللجنة وإلزامية قراراتها، وهو عنصر غير دائم. وإن نجاح اللجنة مرتبط بمدى قبول الفصائل لقراراتها، حيث تؤثر الخلافات الناشبة بين الفصائل على عمل اللجنة مؤقتاً، من حيث تعطيل عملها أو تأخير حل بعض القضايا.

وإن قبول اللجنة ولجوء الناس إليها مرتبط بنجاحها وقدرتها على معالجة الشكاوى المقدمة إليها وإعادة الحقوق إلى أصحابها. وطبيعة تشكل لجنة رد الحقوق مرتبط بوجود مظالم تشكلت بعد تحرير المنطقة عسكرياً، وبقاء اللجنة مرتبط ببقاء هذه المظالم.

ويُسهم الحضور القوي للفصائل العسكرية والكيانات الاجتماعية كالعشائر بدعم نماذج مشابهة، وإعادة انتاجها، ويشكل الانقسام والخلاف بينها عامل لتفكك هذه النماذج وإضعافها. ففي حالة غزة مثلاً تعتبر لجان الصلح امتداد للفصائل السياسية كحماس وفتح حيث توجد دائرة الإصلاح التابعة لرابطة علماء فلسطين ويرأسها أعضاء تابعين لحركة حماس، ولجان الإصلاح الوطنية التابعة لحركة فتح، بالإضافة لوجود شخصيات مستقلة عنهما لها امتداد أسري كبير.[٦]

(٦) الكحلوت، غسان - بركات، سلطان -العرابيد، وديع - مرجع سابق ، ص 8

بالإضافة لذلك فإن التعقيدات القانونية في الفصل بين المنازعات التي يكون أطرافها (عسكري – مدني) سبباً في عجز المحاكم بشقيها المدني والعسكري عن الفصل في هذه القضايا ذات الطبيعة المختلطة، فالتداخل المجتمعي بين ما هو عسكري وما هو مدني يؤدي إلى وجود تعقيدات إضافية واجهت المؤسسات الحكومية في فض النزاعات وكلها عوامل تدفع لاستمرار اللجنة من عدمه.

وعليه فإنَّ تكرار هذه العوامل يؤدي لتكرار التجربة، وطالما بقي القضاء في حالة عجز ستكون هناك الحاجة لوجود بدائل، ولكن وجود البدائل المؤقتة يجعل تقوية هذه التجارب حالة غير مستدامة وشكل مائع من الحالة القضائية.

مع ملاحظة بأن استمرار التوافق بين الفصائل المسيطرة على عفرين يفسح المجال لاستمرار اللجنة، وفي حالة عفرين وبعد خروج الفيلق الثالث من عفرين وهو الفصيل الرئيسي المؤسس لها، فاللجنة بشكلها السابق لا يبدو أنه يمكن أن تستمر[1]، وهذا لا يلغي استمرار الحاجة لأجسام مشابهة نتيجة تكرار نفس الأسباب الدافعة لوجود لجان غير رسمية هدفها تسوية النزاعات في منطقة غصن الزيتون، وهو ما دفع فرقة سليمان شاه لتشكيل لجنة باسم مطابق وهي لجنة رد المظالم في منطقة غصن الزيتون[2] مع ملاحظة أن اختفاء لجنة رد الحقوق في عفرين السابقة ونشأة لجان جديدة قد يحمل في طياته مخاطر إعادة اندلاع نزاعات جديدة قد تكون اللجنة ساهمت في تسويتها بالإضافة إلى ضياع حقوق كانت اللجنة هي الضامنة لتحصيلها، وهو ما يشير إلى ضعف ديمومة الآلية غير رسمية في حفظ الحقوق نتيجة ارتباطها بعوامل غير ثابتة، وهي السيطرة العسكرية للفصائل المشكلة لها.

(1) أصدرت اللجنة في تاريخ 8-11-2022 بياناً أعلنت فيه انهاء كافّة أعمالها. ونشر البيان على معرفات اللجنة على التلغرام والفيسبوك https://t.me/mazalem_rd/787

(2) مواقع التواصل الاجتماعي

خاتمة:

سعت هذه الورقة إلى معالجة إشكالية الغموض الذي يرتبط بدور لجان الصلح المحلية على تسوية النزاعات «لجنة رد الحقوق المشتركة في عفرين» كنموذج لحل النزاعات في الشمال السوري الخارج عن سيطرة النظام عبر الآليات غير سمية.

وفي سبيل معالجة هذه الإشكالية طرحت الورقة الأسئلة التالية:

أولاً: كيف يمكن تحديد العوامل الدافعة لتشكيل التجمعات غير رسمية لحل النزاعات؟

يمكن القول إن هناك جملة من العوامل السياسية والعسكرية والمؤسساتية الدافعة لتشكيل لجنة رد الحقوق في عفرين، أهمها ضعف البنية القضائية، والحاجة لوجود بديل.

ثانياً: كيف يمكن تحديد أثار عمل اللجنة على عمل الأجهزة الرسمية؟

شكلت اللجنة حالة مؤسساتية منافسة للقضاء مما ساهم بإضعاف القضاء حيث أدى غياب العلاقة الرسمية بين القضاء ولجنة رد الحقوق إلى التداخل في الاختصاصات القضائية، ووجود نوع من التنافس بينهما واضطلاع اللجنة في قضايا لا تتعلق بمهمتها الأساسية.

ثالثاً: كيف يمكن تحديد عوامل استمرار ونهاية الدور الوظيفي للجان الصلح ؟

ترتبط عوامل استمرار اللجنة بضمان استمرار العوامل المنشاة لها كاستمرار سيطرة القوى العسكرية المشكلة لها، وبقاء الحاجة المجتمعية لها وفي حال زوال هذه العوامل فاللجنة ستكون امام خيارين وهما أما الزوال أو التحول البنيوي لتستجيب لتغيرات في طبيعية القوى المسيطرة أو التغيير في طبيعة المهام التي يمكن ان تطلع بها.

وقد اختبرت اللجنة الفرضية التالية:

إن الاعتماد على لجان الصلح المحلية في حل النزاعات مؤشر على ضعف الأجهزة الرسمية في فرض الأمن وتحقيق العدالة.

وقد ظهرت هذه الفرضية بأنها صحيحة نسبيًا حيث يؤثر عناصر أخرى على ضعف الأجهزة الرسمية كقلة الموارد المالية والبشرية وغياب الغطاء السلطوي الكافي للأجهزة لأداء المهام المطلوبة منها.

المراجع:

الأبحاث والكتب:

4. الخزندار، سامي إبراهيم - 2014، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون

5. الأمم المتحدة، 2022، العدالة غير الرسمية ، الرابط: https://rotf.lol/HKNMA

6. الكحلوت، غسان - بركات، سلطان -العرابيد. 2022. تطبيقات العدالة غير الرسمية لحل النزاعات المحلية: الإصلاح العشائري في قطاع غزة نموذجًا. إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع

7. عبد الباري، رشا محمود علي - لجان المصالحات الشعبية بين إجراءات الصلح والتجارب الدولية، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية العدد العاشر المجلد الأول، كانون الأول 2019.

8. عبد الحسين، نصير محسن- الضبط الاجتماعي في المجتمع الريفي (دراسة ميدانية في السنن العشائرية في ناحية المنهاوية)، مجلة كلية التربية الأساسية العدد 60 ، 2009.

المقالات والتقارير الصحفية:

9. الجبلاوي، حسام - القضاء في المناطق المحررة.. تضارب في المرجعيات وغياب شبه تام للاستقلالية والتخصص، بتاريخ 19-7-2016، صدى الشام على الرابط: https://tinyurl.com/3kjmy2s

10. عنب بلدي، 2015، قضاء سوريا المحررة.. ثلاث مرجعيات تنذر بتقسيم البلاد، شوهد بتاريخ 1-11-2022 على الرابط https://tinyurl.com/hknma

11. فحام، فراس - 2020، تشكيل لجنتين لـ «رد المظالم» و«الإصلاح» في الشمال السوري، تلفزيون سوريا، شوهد في 1-1-2022، على الرابط: https://rotf.lol/hknma1

المقابلات:

12. مقابلتان مع اللجنة بتاريخ 6- 10-2022 و 10-10-2022
13. مقابلات مع مجموعة من المراجعين بتاريخ 3-11 - 2022 حتى 5- 11-2022

NMA

for
Contemporary
Research

مركز نما للأبحاث المعاصرة

NMAforContemporaryResearch

www.nmaresearch.com

info@nmaresearch.com